

ابعاد الفساد الاقتصادي في عملية التنمية

تمهيد

تم التطرق في الصفحات السابقة الى الآثار الاقتصادية للفساد وما يترتب عليه من عرقلة لعملية التنمية. وهنا اقتضت الضرورة الى التطرق الى ابعاد الفساد المختلفة ، ولعل من الابعاد المهمة هي التهرب الضريبي والجمركي والتهريب والغش الصناعي والتجاري والاحتكار وتبييض الاموال... وغيرها من صور الفساد التي تتسبب في تضاؤل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر امكانياته المادية والبشرية. ففي تقرير لمجلة «الاهرام الاقتصادي» ذكر ان التهرب الضريبي في مصر يتراوح بين ٢٢-٨٠ مليارا» من الجنيهات سنويا» ، إضافة الى ذلك فان هناك تصريحات رسمية ذهبت الى أن ٧٥٪ من رجال الاعمال يتهربون من الضرائب الذي أصبح سلوكا «عاما» بكل ما يمثله من استخفاف بحقوق المجتمع ، وعبث القانون وبذلك أصبح التهرب ظاهرة تستحق الدراسة (٦). أما في لبنان ، فقد وصلت نسبة المتخلفين عن دفع الضريبة وفقا» لدراسات وتقديرات لحجوم التهرب الضريبي الى ٧٠٪ من اجمالي المكلفين ، وفي امريكا بلغت نسبة التهرب الضريبي ١٠٪ من الناتج القومي ، وفي الاتحاد الاوربي ١٦٪ (٧). وفي الجزائر كشفت دراسة اقتصادية ان ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب تبلغ اوجها في تجارة التبغ، تلك المادة التي تتربع على رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك ، ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام ٢٠٠٨ على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير ، وقدرت الدراسة انه ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ بلغت قيمة التهرب الضريبي في هذا القطاع حوالي ١٠٠ مليار دينار جزائري او ما يزيد عن مليار دولار وهي تقديرات تبدو متفائلة جدا» قياسا» بالارقام القياسية التي قدرته ما بين ٤ ، ٣ ، ٩ ، ٦ مليار دولار خلال تلك الفترة (٨). يرفض المعنيون في الكثير من الحكومات فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي وربما يمس الكثير من المسؤولين او ذويهم . ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية والافراد. كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من

خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات رغم وجود قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول. وسنركز في هذه الصفحات القادمة على ثلاث صور مهمة للفساد وهي التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتهرب والغش الصناعي ودور البيئة الملائمة في استشراف هذا البعد من أبعاد الفساد ، والأثر الذي تتركه في الاقتصاد وخاصة اقتصاد البلدان النامية ، حيث تشترك تلك الأبعاد في كونها تشكل أحد الأسباب الرئيسة في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول.

أولاً : التهرب الضريبي

يعرّف التهرب الضريبي Tax Evasion بأنه تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها . وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو كظاهرة ملازمة للنظام الضريبي لتلك الدول ، وتشكل أحد العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية . وتتطلب أغلب النظم الضريبية قدرًا " من التعاون والتضامن بين المكلف بدفع الضريبة والإدارة الضريبية من خلال الوفاء بالتزاماته تجاهها ، وهذا يعتمد على تقبل المكلف للنظام الضريبي وقناعته به إلى حد بعيد ، إذ إن عدم تقبله للتشريعات الضريبية يدفعه إلى استخدام أساليب مختلفة للتهرب من الأعباء الضريبية ومقاومتها والتخلص منها أو القاء عبئها على الغير. وقد يتم التخلص من الضريبة باستخدام أساليب مختلفة شرعية كالتجنب الضريبي Tax Avoidance ، الذي يعرف بأنه تصرف المكلف بقصد التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون أن يخالف نصوص القانون الضريبي ، أو ربما قد يستفيد من الثغرات الموجودة فيه.

ويتضمن التهرب الضريبي غشًا وتحايلًا على التشريعات الضريبية ومخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث :

أ- مرحلة تحديد الوعاء : وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة أو تقرير قيمة

تقل عن الحقيقة او يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية.

ب- مرحلة التسديد : وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض امواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة.

ت- مرحلة المساومة : وفيها يقوم المكلف بمساومة افراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة) ، معتمداً على استعداد هؤلاء الافراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة ، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما انه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي الى تزايد ارباحه الصافية. علاقة التهرب الضريبي بالفساد

ليس المكلف وحده يبحث عن اسباب للتهرب من دفع الضريبة ، وانما هنالك بالمقابل باحثين عن الربح من موظفي الحكومة ، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة ، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها ، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السماحات والاعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية ، يستخدمونها في زيادة مدخولاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن ، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد. أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية. وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين ، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الاجور التي يتقاضاها الموظفون التي لا تتلائم مع متطلبات الحياة الاعتيادية ، فضلاً عن التفاوت الكبير بين الدخل في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة ، مما يشعرهم بالغبن ، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم.

ثانياً : الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي

يمكن اجمال أهم الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي :

١- انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مؤدياً الى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها وكذلك النفقات مما يؤدي الى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية.

٢- رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب.

٣- اضطرار الحكومة الى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء الى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها.

٤- عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ، ولا يدفعها الآخرون بسبب قدرتهم على التهرب.

٥- الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الأمانة وأداء الواجب والذي يقدم أجيالاً "تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين وإشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه.

٦- التأثير على المنافسه بين المشروعات : فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة انتاجها بالنسبة لتكلفة انتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح وإيراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها.

٧- يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية او مايسمى بالاقتصاد الخفي underground economy ، اذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة.

ثالثاً : اثر التهرب الضريبي على الدخل القومي

يمكن قياس الآثار الاقتصادية للخسارة المالية للدولة الناجمة عن التهرب الضريبي والتهرب بشكل نموذج رياضي بأرقام افتراضية.

لنفترض ان التهرب من دفع الضريبة (من قبل الافراد والشركات) تم تقديره في العراق بحدود ١٨٤ مليون دولار امريكي في عام ٢٠٠٦، مما يعني ان التحصيل الضريبي سيكون في واقع الحال أقل من المتوقع بمقدار تلك المبالغ التي لم تطالها السلطة المالية، وعلى افتراض توازن الموازنة أي ان ما يتم تحصيله من الضريبة يساوي الانفاق على السلع والخدمات العامة، وبالتالي فسيكون الانفاق اقل مما كان ينبغي انفاقه بمقدار ١٨٤ مليون دولار، وهذا يشكل اقتطاعاً من الدخل القومي بمقدار يفوق مبلغ التهرب الضريبي بعدة مرات، استناداً لنظرية المضاعف والمعدل. وكما يلي :

اولاً: اثر المضاعف

لو لم يكن التهرب قد حصل، فسيكون لدى الدولة وفرة نقدية قدرها ١٨٤ مليون دولار، وعند استثمارها ستؤدي الى خلق دخول متراكمة في كل دورة انفاق لنصل في النهاية الى تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق تلك الوفرة بعدة مرات. ويمكن تقدير الزيادة في الدخل القومي بالعودة الى المعادلة التي تمثل صيغة المضاعف الرياضية وهي :

حيث ان K تمثل المضاعف و c تمثل الميل الحدي للاستهلاك. فاذا علمنا بأن الميل الحدي للاستهلاك يبلغ (٠,٧٧) ، سنحصل على النتائج التالية :

بمعنى ان استثمار دولار واحد سيولد بموجب نظرية المضاعف دخلاً قدره ٤,٣٥ دولار تقريباً، أي يزداد الدخل لأكثر من اربعة مرات عن مبلغ الاستثمار الاولي.

وعلى هذا يمكن القول بأن استثمار الوفرة النقدية البالغة ١٨٤ مليون دولار ستؤدي الى تحقيق زيادة في الدخل القومي قدرها ٨٠٠ مليون دولار:

ولتوضيح الآلية التي تتكون فيها هذه الزيادة في الدخل نستعين بالجدول التالي :

الانفاق المبلغ

(بملايين الدولارات) الدخل

الاستثمار الاولي ٠٠, ١٨٤٠٠٠٠٠٠٠ دخل المرحلة الاولي

استهلاك المرحلة الاولى ٠٠,٠٠ ١٤١٦٨٠٠٠٠٠ دخل المرحلة الثانية

استهلاك المرحلة الثانية ٠٠,٠٠ ١٠٩٠٩٣٦٠٠ دخل المرحلة الثالثة

استهلاك المرحلة الثالثة ٠٠,٠٠ ٨٤٠٠٢٠٧٢ دخل المرحلة الرابعة

استهلاك المرحلة الرابعة ٤٤,٤٤ ٦٤٦٨١٥٩٥ دخل المرحلة الخامسة

استهلاك المرحلة الخامسة ٤٩,٤٩ ٤٩٨٠٤٨٢٨ دخل المرحلة السادسة

استهلاك المرحلة السادسة ٩٤,٩٤ ٣٨٣٤٩٧١٧ دخل المرحلة السابعة

استهلاك المرحلة السابعة ٨١,٨١ ٢٩٥٢٩٢٨٢ دخل المرحلة الثامنة

استهلاك المرحلة الثامنة ٧٦,٧٦ ٢٢٧٣٧٥٤٧ دخل المرحلة التاسعة

استهلاك المرحلة التاسعة ٧٨,٧٨ ١٧٥٠٧٩١١ دخل المرحلة العاشرة

استهلاك المرحلة العاشرة ٠٧,٠٧ ١٣٤٨١٠٩٢ دخل المرحلة الحادية عشر

استهلاك المرحلة الحادية عشر ٨٩,٨٩ ١٠٣٨٠٤٤٠ دخل المرحلة الثانية عشر

استهلاك المرحلة الثانية عشر ٤٩,٤٩ ٧٩٩٢٩٣٩ دخل المرحلة الثالثة عشر

استهلاك المرحلة الثالثة عشر ٤١,٤١ ٦١٥٤٥٦٣ دخل المرحلة الرابعة عشر

استهلاك المرحلة الرابعة عشر ٨٢,٨٢ ٤٧٣٩٠١٣ دخل المرحلة الخامسة عشر

استهلاك المرحلة الخامسة عشر ٦٤,٦٤ ٣٦٤٩٠٤٠ دخل المرحلة السادسة عشر

استهلاك المرحلة السادسة عشر ٣٠,٣٠ ٢٨٠٩٧٦١ دخل المرحلة السابعة عشر

استهلاك المرحلة السابعة عشر ٢٠,٢٠ ٢١٦٣٥١٦ دخل المرحلة الثامنة عشر

استهلاك المرحلة الثامنة عشر ٤٧,٤٧ ١٦٦٥٩٠٧ دخل المرحلة التاسعة عشر

استهلاك المرحلة التاسعة عشر ٧٥, ١٢٨٢٧٤٨ دخل المرحلة العشرون

استهلاك المرحلة العشرون ٥٤, ٩٨٧٧١٦ دخل المرحلة الحادية والعشرون

استهلاك المرحلة الحادية والعشرون ٧٤, ٧٦٠٥٤١ دخل المرحلة الثانية والعشرون

استهلاك المرحلة الثانية والعشرون ١٤, ٥٨٥٦١٧ دخل المرحلة الثالثة والعشرون

استهلاك المرحلة الثالثة والعشرون ٢٠, ٤٥٠٩٢٥ دخل المرحلة الرابعة والعشرون

استهلاك المرحلة الرابعة والعشرون ٤٠, ٣٤٧٢١٢ دخل المرحلة الخامسة والعشرون

استهلاك المرحلة الخامسة والعشرون ٥٥, ٢٦٧٣٥٣ دخل المرحلة السادسة والعشرون

استهلاك المرحلة السادسة والعشرون ٢٣, ٢٠٥٨٦٢ دخل المرحلة السابعة والعشرون

استهلاك المرحلة السابعة والعشرون ٩٢, ١٥٨٥١٣ دخل المرحلة الثامنة والعشرون

استهلاك المرحلة الثامنة والعشرون ٧٢, ١٢٢٠٥٥ دخل المرحلة التاسعة والعشرون

استهلاك المرحلة التاسعة والعشرون ٩٠, ٩٣٩٨٢ دخل المرحلة الثلاثون

استهلاك المرحلة الثلاثون ٨٣, ٧٢٣٦٦ دخل المرحلة الحادية والثلاثون

استهلاك المرحلة الحادية والثلاثون ٤٦, ٥٥٧٢٢ دخل المرحلة الثانية والثلاثون

استهلاك المرحلة الثانية والثلاثون ٣٠, ٤٢٩٠٦ دخل المرحلة الثالثة والثلاثون

استهلاك المرحلة الثالثة والثلاثون ٨٥, ٣٣٠٣٧ دخل المرحلة الرابعة والثلاثون

استهلاك المرحلة الرابعة والثلاثون ١٤, ٢٥٤٣٩ دخل المرحلة الخامسة والثلاثون

استهلاك المرحلة الخامسة والثلاثون ١٤, ١٩٥٨٨ دخل المرحلة السادسة والثلاثون

استهلاك المرحلة السادسة والثلاثون ٨٧, ١٥٠٨٢ دخل المرحلة السابعة والثلاثون

استهلاك المرحلة السابعة والثلاثون ٨١, ١١٦١٣ دخل المرحلة الثامنة والثلاثون

استهلاك المرحلة الثامنة والثلاثون ٦٣, ٨٩٤٢ دخل المرحلة التاسعة والثلاثون

استهلاك المرحلة التاسعة والثلاثون ٨٣, ٦٨٨٥ دخل المرحلة الاربعون

استهلاك المرحلة الاربعون ٠٩, ٥٣٠٢ دخل المرحلة الحادية والاربعون

استهلاك المرحلة الحادية والاربعون ٦١, ٤٠٨٢ دخل المرحلة الثانية والاربعون

استهلاك المرحلة الثانية والاربعون ٦١, ٣١٤٣ دخل المرحلة الثالثة والاربعون

استهلاك المرحلة الثالثة والاربعون ٥٨, ٢٤٢٠ دخل المرحلة الرابعة والاربعون

استهلاك المرحلة الرابعة والاربعون ٨٤, ١٨٦٣ دخل المرحلة الخامسة والاربعون

استهلاك المرحلة الخامسة والاربعون ١٦, ١٤٣٥ دخل المرحلة السادسة والاربعون

استهلاك المرحلة السادسة والاربعون ٠٧, ١١٠٥ دخل المرحلة السابعة والاربعون

استهلاك المرحلة السابعة والاربعون ٩١, ٨٥٠ دخل المرحلة الثامنة والاربعون

استهلاك المرحلة الثامنة والاربعون ٢٠, ٦٥٥ دخل المرحلة التاسعة والاربعون

استهلاك المرحلة التاسعة والاربعون ٥٠, ٥٠٤ دخل المرحلة الخمسون

استهلاك المرحلة الخمسون ٤٧, ٣٨٨ دخل المرحلة الحادية والخمسون

استهلاك المرحلة الحادية والخمسون ١٢, ٢٩٩ دخل المرحلة الثانية والخمسون

استهلاك المرحلة الثانية والخمسون ٣٢, ٢٣٠ دخل المرحلة الثالثة والخمسون

استهلاك المرحلة الثالثة والخمسون ٣٥, ١٧٧ دخل المرحلة الرابعة والخمسون

استهلاك المرحلة الرابعة والخمسون ٥٦, ١٣٦ دخل المرحلة الخامسة والخمسون

استهلاك المرحلة الخامسة والخمسون ١٥, ١٠٥ دخل المرحلة السادسة والخمسون

استهلاك المرحلة السادسة والخمسون ٩٧, ٨٠ دخل المرحلة السابعة والخمسون

استهلاك المرحلة السابعة والخمسون ٣٤, ٦٢ دخل المرحلة الثامنة والخمسون

استهلاك المرحلة الثامنة والخمسون ٠٠, ٤٨ دخل المرحلة التاسعة والخمسون

استهلاك المرحلة التاسعة والخمسون ٩٦, ٣٦ دخل المرحلة الستون

استهلاك المرحلة الستون ٤٦, ٢٨ دخل المرحلة الحادية والستون

استهلاك المرحلة الحادية والستون ٩٢, ٢١ دخل المرحلة الثانية والستون

استهلاك المرحلة الثانية والستون ٨٧, ١٦ دخل المرحلة الثالثة والستون

استهلاك المرحلة الثالثة والستون ٩٩, ١٢ دخل المرحلة الرابعة والستون

استهلاك المرحلة الرابعة والستون ٠١, ١٠ دخل المرحلة الخامسة والستون

استهلاك المرحلة الخامسة والستون ٧٠, ٧ دخل المرحلة السادسة والستون

استهلاك المرحلة السادسة والستون ٩٣, ٥ دخل المرحلة السابعة والستون

استهلاك المرحلة السابعة والستون ٥٧, ٤ دخل المرحلة الثامنة والستون

استهلاك المرحلة الثامنة والستون ٥٢, ٣ دخل المرحلة التاسعة والستون

استهلاك المرحلة التاسعة والستون ٧١, ٢ دخل المرحلة السبعون

استهلاك المرحلة السبعون ٠٩, ٢ دخل المرحلة الحادية والسبعون

استهلاك المرحلة الحادية والسبعون ٦١, ١ دخل المرحلة الثانية والسبعون

استهلاك المرحلة الثانية والسبعون ٢٤, ١ دخل المرحلة الثالثة والسبعون

استهلاك المرحلة الثالثة والسبعون ٩٥, ٠ دخل المرحلة الرابعة والسبعون

استهلاك المرحلة الرابعة والسبعون ٧٣, ٠ دخل المرحلة الخامسة والسبعون

استهلاك المرحلة الخامسة والسبعون ٥٦, ٠ دخل المرحلة السادسة والسبعون

استهلاك المرحلة السادسة والسبعون ٤٣, ٠ دخل المرحلة السابعة والسبعون

استهلاك المرحلة السابعة والسبعون ٣٣, ٠ دخل المرحلة الثامنة والسبعون

استهلاك المرحلة الثامنة والسبعون ٢٦, ٠ دخل المرحلة التاسعة والسبعون

المجموع ١٤, ٧٩٩٩٩٩٩٩٩٩٩

دليل الجدول :

تم استخراج قيمة كل عنصر من عناصر عمود المبلغ كما يلي :

قيمة العنصر في الزمن $(t) =$ قيمة العنصر في الزمن $(1-t)$ مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك.

يلاحظ من هذا الجدول ان الانفاق بدأ من مبلغ ١٨٤ مليون دولار والذي تحول بالكامل الى دخل للمرحلة الاولى. وهذا الدخل تم انفاق جزء منه على الاستهلاك في المرحلة الاولى وفقاً للميل الحدي للاستهلاك الذي قدر بـ $(٠, ٧٧)$ (-). اي تم انفاق ٧٧٪ من ذلك الدخل لأغراض الاستهلاك وتم ادخار المتبقي والذي يمثل ٢٣٪. وهذا القدر من الاستهلاك في المرحلة الاولى اصبح دخلاً للمرحلة الثانية، والدخل الجديد هذا اعيد انفاقه بنفس الطريقة أي انفق منه ٧٧٪ للاستهلاك في المرحلة الثانية، والانفاق الاستهلاكي في المرحلة الثانية اصبح دخلاً للمرحلة الثالثة، وهكذا نجد ان مجموع الدخول التي ولدها الانفاق الاستهلاكي بعد ثمان وسبعين مرحلة للاستهلاك وصل الى $(٧٩٩٩٩٩٩٩٩٩, ١٤)$ دولاراً، وهو قريب جداً من ٨٠٠ مليون دولار المبلغ الذي تم استخراجه رياضياً.

ثانياً : اثر التداخل بين المضاعف والمعجل

ان تأثير الاستثمار على الدخل ومضاعفته لعدة مرات ليس نهاية القصة، وانما هناك تأثير آخر يترافق مع كل انفاق استهلاكي يؤدي الى زيادة في الدخل القومي اكبر مما توصلنا اليه، فالارقام التي وردت في الجدول السابق تشير الى ان الزيادة في الدخل القومي انما جاءت حصيلة الزيادة في الاستهلاك فقط، فنظرية المضاعف لم تلتفت الى أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار. وفي الواقع ان الزيادة في الاستهلاك من شأنها ان تؤدي الى زيادة في الاستثمارات، حيث ان التغييرات في الاستهلاك هي اساس الوصول الى الطلب على السلع والخدمات الوسيطة والسلع الرأسمالية، والنمو المتحقق في انتاج السلع الاستهلاكية النهائية يدفع لخلق الحاجة الى المنتجات الوسيطة والمعدات - وعن طريق معاملات العلاقة التكنولوجية في النظام الانتاجي -، وبهذا يعتبر الطلب على السلع الرأسمالية والخدمات والمنتجات الوسيطة أمر لا بد منه، وهو طلب مكتسب، إذ انه متصل بالطلب الاستهلاكي النهائي ومستمد منه عن طريق معاملات الانتاج التكنولوجية، وبهذا يزداد الاستثمار في السلع الرأسمالية، وهذا ما يطلق عليه بالاستثمارات المرغبة او المولدة Induced Investment (-). ان العلاقة بين الطلب النهائي على السلع الاستهلاكية والاستثمارات المولدة يطلق عليها بالمعجل Accelerator (-). وعند اخذ هذا الاثر بنظر الاعتبار سنلاحظ ان الزيادة في الدخل القومي تزيد عن (٨٠٠) مليون دولار وذلك بتأثير زيادة حجم الاستثمارات المولدة.

ويمكن توضيح ذلك باستخدام النماذج الرياضية التالية (١١):

حيث ان :

R تمثل نسبة رأس المال للإنتاج Capital / Output Ratio.

I تمثل الاستثمارات.

O تمثل انتاج السلع الاستهلاكية.

ويمكن كتابتها بصيغة اخرى :

$$Mt = ROt$$

$$1 - I_t = M_t - M_t$$

$$1 - R_{Ot} - R_{Ot} =$$

$$(1 - R)(O_t - O_t =$$

حيث ان :

M تمثل رأس المال اللازم للاستثمار (المكائن والآلات).

t تمثل عامل الزمن.

O تمثل الانتاج الإستهلاكي النهائي.

ويمكن لنا الآن بيان الزيادة في الدخل القومي نتيجة توفير مبلغ (١٨٤) مليون دولار فيما لو لم يحصل التهرب الضريبي، وذلك من خلال آثار المضاعف والمعجل، وكما موضح في الجدول التالي :

الآثار المترتبة على الوفرة النقدية من خلال تداخل المضاعف والمعجل

(دولار)

الفترة الزمنية

t الاستثمارات الاصلية

I- الاستثمارات المولدة

I

الاستهلاك

C الدخل القومي

١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٠ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٠

٣٨٧,٢٨٠,٠٠٠ ١٤١,٦٨٠,٠٠٠ ٦١,٦٠٠,٠٠٠ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ١

٥٥٠,٢٦٠,٢٠٩ ٢٩٨,٢٠٥,٦٠٠ ٦٨,٠٥٤,٦٠٩ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٢

٦٦٢,٢٦٣,٣٠٠ ٤٢٣,٧٠٠,٣٦١ ٥٤,٥٦٢,٩٣٩ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٣

٧٣١,٤٣٩,٤٢٨ ٥٠٩,٩٤٢,٧٤١ ٣٧,٤٩٦,٦٨٧ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٤

٧٧٠,٣٦٧,٣٢٤ ٥٦٣,٢٠٨,٣٦٠ ٢٣,١٥٨,٩٦٥ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٥

٧٩٠,٢١٥,٢٢٢ ٥٩٣,١٨٢,٨٤٠ ١٣,٠٣٢,٣٨٣ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٦

٧٩٩,١١٠,٤٥٢ ٦٠٨,٤٦٥,٧٢١ ٦,٦٤٤,٧٣١ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٧

٨٠٢,٢٩٣,٠١٧ ٦١٥,٣١٥,٠٤٨ ٢,٩٧٧,٩٦٨ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٨

٨٠٢,٨٣١,٠٩٠ ٦١٧,٧٦٥,٦٢٣ ١,٠٦٥,٤٦٧ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ٩

٨٠٢,٣٦٠,٠٧٧ ٦١٨,١٧٩,٩٣٩ ١٨٠,١٣٨ ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ١٠

٨٠١,٦٥٩,٥٧٢ ٦١٧,٨١٧,٢٥٩ ١٥٧,٦٨٧- ١٨٤,٠٠٠,٠٠٠ ١١

دليل الجدول :

- ان قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات الاصلية تمثل الوفرة النقدية التي تم تقديرها عن مبالغ التهرب الضريبي فيما لو لم يحصل التهرب.

- ان قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات المولدة تمثل حصيلة : (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن t) - (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن t-١) X معامل رأس المال ١,٢,٣.

- ان قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك تمثل حصيداً : (الدخل القومي في الزمن $t-1$) \times الميل الحدي للاستهلاك $0,77$.

- تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور فؤاد الدهوي خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٢ والبالغ ($0,433$, أي $3,2$: 1) (١٢) .

نلاحظ من الجدول ان الاستثمار الاصيل في الفترة (٠) وُلِدَ دخلاً مقداره ١٨٤ مليون دولار، وهذا الدخل اعيد استثماره في الفترة (١) فاصبح الدخل المتولد اعلى، وهكذا يستمر الدخل بالتزايد حتى يصل في الفترة (٧) الى ٧٩٩,١١ مليون دولار وهو قريب جداً من مبلغ الزيادة في الدخل الذي تم احتسابه وهو (٨٠٠) مليون دولار. اما في الفترة (٨) سنلاحظ ان الزيادة في الدخل تفوقت بشكل واضح على الزيادة المحتسبة بموجب نظرية المضاعف لتصبح (٢٩٢,٨٠٢) مليون دولار، وبفارق (٢,٢٩٢) مليون دولار.

$$80292.802 - 80000000 = 292.802 \text{ دولار}$$

وتعود هذه الزيادة الى فعل آثار الزيادة في الاستهلاك على خلق استثمارات جديدة (الاستثمارات المولدة).

اذن يمكننا القول بأن هنالك اسلوبين لزيادة الدخل القومي، الاول يتمثل في تحويل الوفرة النقدية الى انفاق استهلاكي يحكمه الميل الحدي للاستهلاك، والثاني يتمثل في تحويل الوفرة النقدية الى انفاق استثماري يحكمه معامل رأس المال. وبين هذا وذاك يمكن تقرير معدل الاسراع بالتنمية الاقتصادية استناداً الى اعتماد النسبة الأكبر من أحد الاسلوبين على ان تكون النسبة الاصغر من الاسلوب الثاني عنصراً مكملاً كافيّاً في العملية، وهذا الذي يعتبر "كافيّاً" يقرره اصلاً الحد الأدنى من المطالب لضمان قيام المضاعف والمعدل بدورهما كاملاً في البرنامج التنموي المرسوم. ولعل اعتماد اسلوب ثالث وهو المزج الأمثل بين الاسلوبين، سيؤدي الى النمو المتوازن في الاستثمار. ووفقاً لهذا الاسلوب ستضاف الانتاجية المضافة وبشكل مستمر الى الاستهلاك، ويستخدم مستوى المدخرات الآخذ في الارتفاع بعد ذلك لرفع مستوى التكوين الرأسمالي.

استخدام الوفرة النقدية في الخطة الاقتصادية:

ويمكن توضيح الآثار الاقتصادية للوفرة النقدية المتحققة من خلال أسلوب نظام النمو المتوازن في الاستثمار باستخدام الصيغة الرياضية التالية، ثم نحول تلك الصيغة الى هيكل خطط اقتصادية مدعمة بالأرقام (٢٣).

حيث ان :

$$Y = \text{الدخل القومي.}$$

$$t = \text{عامل الزمن.}$$

$$W = \text{الميل الحدي للادخار.}$$

$$R = \text{معامل رأس المال.}$$

ويمكن توضيح آثار الوفرة النقدية السنوية والبالغة (٢,٢٩٣) مليون دولار من خلال تكنيك التخطيط الديناميكي وضمن اطار النمو المتوازن (ليس هناك إعادة استثمار وانما تصنيع مخطط في الخطتين الاولى والثانية وتوسع في الخطة الثالثة). وفي هذه الحالة نقوم باستثمار الوفرة النقدية المتحققة في كل سنة وعلى مدار ثلاث خطط خمسية لتحقيق زيادة في الناتج القومي خلال ١٦ سنة بحدود ٥٦ مليون دولار.

$$٩٢,٩٦٩٦٩٣ - (٢,٢٩٣٠١٧ \times ١٦) = ٥٦,٢٨١٤٢١ \text{ مليون دولار}$$

والجدول التالي يوضح ذلك تفصيلاً: آثار الوفرة النقدية السنوية

(مليون دولار)

الخطة المبدئية الفترة الزمنية

T الوفرة النقدية المستثمرة

Yt الاستهلاك

٠,٧٧ (Y) المدخرات

٠,٢٣=W الاستثمار

I الناتج المضاف

Y

(٧) (٦) (٥) (٤) (٣) (٢) (١)

٠,٢٢٩٠,٥٢٧٠,٥٢٧١,٧٦٦٢,٢٩٣٠

الخطة الاولى ١,٠٨١,١٠٨٣,٧٠٨٤,٨١٥١,٤٨٢١,١٠٨١

٠,٧٥٩١,٧٤٦١,٧٤٦٥,٨٤٤٧,٥٩٠٢ ١:٢,٣=R

١,٠٦٤٢,٤٤٨٢,٤٤٨٨,١٩٤١٠,٦٤٢٢

١,٤٠٠٣,٢٢٠٣,٢٢٠١٠,٧٧٩١٣,٩٩٩٤

١,٧٦٩٤,٠٦٩٤,٠٦٩١٣,٦٢٣١٧,٦٩٢٥

٢,١٧٥٥,٠٠٣٥,٠٠٣١٦,٧٥١٢١,٧٥٤٦

الخطة الثانية ٢٦,١٩١٢٦,٢٢٣٧,٠٣١٢٠,٠٣١٦,٦٢٢٦,٠٣١٦

٣,١١٤٧,١٦٢٧,١٦٢٢٣,٩٧٦٣١,١٣٨٨ ١:٢,٣=R

٣,٦٥٤٨,٤٠٥٨,٤٠٥٢٨,١٣٩٣٦,٥٤٥٩

٤,٢٤٩٩,٧٧٣٩,٧٧٣٣٢,٧١٩٤٢,٤٩٢١٠

٤,٩٠٣١١,٢٧٨١١,٢٧٨٣٧,٧٥٧٤٩,٠٣٥١١

الخطة الثالثة ١٢، ٢٣١، ٥٦، ٢٩٨، ٤٣، ٩٢٣، ١٢، ٩٢٣، ١٢، ٦٢٣، ٥،

$$R = 3, 2, 1, 3, 147, 64, 393, 49, 754, 14, 754, 14, 415, 6,$$

$$14, 855, 72, 98, 56, 757, 16, 757, 16, 285, 7,$$

$$10, 433, 82, 474, 63, 96, 18, 96, 18, 243, 8,$$

$$16, 97, 92,$$

دليل الجدول :

-قيمة كل عنصر في العمود (٣) وللزمن t تمثل : الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن $(1-t) +$ الناتج المضاف للزمن $(1-t) +$ الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) ، أي ٢,٢٩٣ مليون دولار.

-قيمة كل عنصر في العمود (٤) تمثل: الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن $(t) \times 77, 0$.

-قيمة كل عنصر في العمودين (٥، ٦) = الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن $(t) \times 23, 0$.

- الاستهلاك تمثل حصيلة : (الدخل القومي في الزمن $1-t$) \times الميل الحدي للاستهلاك ٧٧, ٠ .

- قيمة كل عنصر في العمود (٧) = قيمة كل عنصر في العمود (٦) في الزمن $(t) \times 3, 2, 1$.

نخلص مما تقدم ان مبالغ التهرب الضريبي لو تم استثمارها فستؤدي الى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها الى خلق دخول متراكمة تصل الى ما يزيد عن ٤ مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف، وتؤدي الى خلق دخول اكثر وزيادة في الناتج اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث ان معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الانتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً اذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لإستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه ان يزيد تلك التدفقات، إلا ان مبالغ التهرب الضريبي بقيت

خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي اوضحناها فيما سبق، بل يمكن القول ان تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي، إذ ان هروب ١٨٤ مليون دولار من الانفاق القومي تؤدي الى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل الى حوالي ٢٩٣, ٨٠٢ مليون دولار. وان جزءاً من هذا المبلغ والمقدر بحوالي ٢, ٢٩٣ مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للإستثمارات المولدة، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تلك وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة التهرب الضريبي.

الاستنتاجات

- ١- لا يمكن ان ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة ، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات او القوى الدافعة للفساد الاقتصادي.
- ٢- للفساد الاقتصادي آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالابعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة.
- ٣- التلكؤ في تقديم القروض الخارجية والمنح جاء نتيجة انعدام امكانية توفير شرط مكافحة الفساد لمنح تلك الاموال.
- ٤- الاثار الاقتصادية السلبية للفساد تكون بشكل مركب فكل فساد يخلق فساداً “مضاعفاً” للاول. فالاثار الاقتصادية السلبية للفساد يخلق اثراً “سلبياً” مضاعفاً يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبى المركب.

تم بحمد الله